



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## أردوغان وحرب غزة: بين الازدواجية والبراغماتية

### 1 - مدخل:

" أنت متواطئ مع إسرائيل؛ يداك مُلطّخة بالدماء الفلسطينية. إنك مُساهم في جميع القنابل التي ألقتها إسرائيل على غزة؛ كانت هذه هي العبارات الختامية للكلمة التي ألقاها النائب التركي حسن بيتماز قبيل انهياره أمام البرلمان بعد تعرّضه لنوبة قلبية في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، وتوفي بعدها بيومين في المستشفى. وقد استخدم بيتماز - عضو حزب السعادة المحافظ المعارض- خطابه لانتقاد حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان، بسبب ما اعتبره نفاقاً فيما يتعلق بالتعامل مع "إسرائيل". وقد جاءت انتقاداته وسط ضغوط متزايدة من المحافظين على أردوغان، الذي أدان القصف الإسرائيلي الوحشي لغزة بكلمات حادة، لكنّه لم يقطع العلاقات التجارية والدبلوماسية مع تل أبيب.

وفي السياق، انتقدت صحيفة «ملي غازيتيه» التابعة لـ«حزب السعادة» الإسلامي، في عنوانها الرئيس، تركيا، قائلةً إن «كندا فرّضت حظراً على تصدير السلاح إلى إسرائيل، بينما لا تزال تركيا تواصل تجارتها مع إسرائيل الصهيونية». أمّا صحيفة «قرار»، فكتبت في مانشيتها الرئيس، أسماء وصور رؤساء الشركات التي تُتاجر مع إسرائيل، مخاطبةً إيّاهم: «كفى! أنهوا التجارة الفذرة». وجاء في تقرير نشرته الصحيفة، أن «التجارة مع إسرائيل ارتفعت، في شباط الماضي، بنسبة 20.7%. وفي شهر كانون الثاني، صدّرت تركيا إلى "إسرائيل" مواد غذائية بقيمة 41 مليون دولار؛ تُضاف إليها المواد اليومية التي تُصدّر، من حديد وفولاذ وإسمنت وأسلاك شائكة ونفط». وتلّفت «قرار» إلى أن الشركات التركية الكبرى ليست بحاجة إلى المال الذي تكسبه من هذه التجارة، حاصّةً إيّاها على أن «تضع وظيفتها الإنسانية قبل مسألة الربح».

من ناحية أخرى، قال أحمد داوود أوغلو - زعيم حزب المستقبل المحافظ المعارض، والذي كان رئيس وزراء سابق في عهد أردوغان- في السادس من كانون الأول/ديسمبر الماضي، إن أكثر من 350 سفينة شحن - وبعضها تحمل بضائع للجيش الإسرائيلي- قد غادرت تركيا إلى "إسرائيل" منذ بداية الحرب بعد هجمات "حماس"

في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. وكشف أوغلو عن أنّ العديد منها مُرتبط برجال أعمال على علاقة مباشرة بحزب العدالة والتنمية. ومن هنا، فإنّ العديد من الأتراك ينتقدون حقيقة أنّ الحكومة تُعبّر عن تعاطفها مع الفلسطينيين بينما تحافظ على علاقاتها التجارية مع "إسرائيل". ويختصر البعض هذه السياسة العاجزة بشعار "الدعاء لفلسطين والسفن لإسرائيل".

حكومة أردوغان لا تتعرّض للضغط من قبل المحافظين الأتراك فقط لاتخاذ موقف أكثر صرامة تجاه الاجرام الإسرائيلي؛ بل يدفعها الغرب أيضاً في الوقت نفسه لإعادة النظر في علاقتها مع "حماس"، التي قال عنها أردوغان إنها "مجموعة مقاتلين من أجل الحرية". وأضاف أردوغان، في كلمة بالبرلمان التركي: "أقولها بصراحة وبقلب مطمئن، إسرائيل دولة إرهابية"؛ وتابع: "إسرائيل تُطبّق استراتيجية تدمير كامل لمدينة وسكانها. وفي حال استمرت إسرائيل بمجازرها على هذا النحو، ستسجّل نفسها كدولة إرهاب ملعونة في كلّ مكان حول العالم".

في الوقت ذاته، فإنّ تركيا غير راغبة في زيادة توتر العلاقات مع الغرب، لا سيما أنها تسعى إلى شراء طائرات مقاتلة أمريكية من طراز إف 16 في مقابل التصديق على انضمام السويد إلى حلف شمال الأطلسي. وفي وسط كل هذا الجدل، أعلنت "إسرائيل" عن حُطّ لقتل قادة "حماس" في أرجاء العالم، بما في ذلك تركيا. لكن أردوغان حدّر من أنّ إسرائيل ستدفع "ثمناً باهظاً" إذا استهدفت أعضاء "حماس" على الأراضي التركية. ومع ذلك، فإنّ الأمور بالنسبة لأعضاء "حماس" البارزين الذين يعيشون في إسطنبول لن تكون كما كانت قبل هجماتها في السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023. فهناك تقارير غير مؤكدة بأنّ الحكومة التركية طلبت من رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إسماعيل هنية، المعروف بزياراته المتكررة لإسطنبول، مغادرة البلاد. وتُسببت هذه التقارير بمزيد من الامتعاض بين أنصار حزب العدالة والتنمية الإسلاميين.

## 2 - إشكاليات وجود "حماس" في تركيا:

أسست حركة حماس وجوداً لها في تركيا منذ عام 2011، كجزء من صفقة بوساطة مصرية أطلقت "إسرائيل" بموجبها سراح أكثر من 1000 سجين فلسطيني - بما في ذلك شخصيات بارزة في "حماس" - مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. وبعد اندلاع الحرب العالمية ضد سورية، انتقل المزيد من أعضاء "حماس" من دمشق إليها. وبالإضافة إلى وجود "حماس" في تركيا، أدّت أنشطة جمع الأموال التي تقوم بها

هناك إلى ضغط متزايد على العلاقات التركية - الإسرائيلية التي كانت بدأت في التحسن بعد فترة طويلة من التوتر؛ كما شكّل جَمْع الأموال من قِبَل "حماس" مصدراً للتوتر بين تركيا والولايات المتحدة أيضاً. وفي السياق، قال بريان نيلسون - وكيل وزارة الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، الذي كان في تركيا في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2023- إنَّ الولايات المتحدة لم تكتشف تدفّق أموال إضافية لحماس عبر تركيا منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023؛ بل إنَّ تركيا أدت "دوراً بارزاً في جَمْع التبرعات (في الماضي). و"حماس" ستسعى للاستفادة من هذه الحقيقة لأنها تَجْمع أموالاً إضافية."

واعتبرت أستاذة العلوم السياسية التركية وخبيرة شؤون الشرق الأوسط، نوراي مارت، أنه على العكس من الصورة التي ينقلها بعض وسائل الإعلام الغربي، فلا يمكن اعتبار موقف تركيا في النزاع الأخير في قطاع غزة مؤيداً ل"حماس". وقالت: "لقد تعلّم أردوغان الكثير من الربيع العربي. وفي هذه المرة، تتعامل تركيا بحذر. ولو كانت تركيا بالفعل مؤيدة لحماس، لكان هناك المزيد من التجمّعات الكبيرة التي تُطالب بإرسال القوات التركية إلى غزة، ولكانت العلاقات مع إسرائيل ستقطع." وأضافت: "أردوغان زعيم براغماتي يُحاول تهدئة الإسلاميين في تركيا، بينما يسعى في الوقت ذاته إلى موازنة العلاقات مع الغرب، لا سيما في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي تعيشها تركيا."

تُعتبر "حماس" كفرع لجماعة "الإخوان المسلمين" بقطاع غزة؛ وهي الجماعة التي نشبت الخلافات بينها وبين "أردوغان" نتيجة طُرْد عدد من عناصرها بعد المصالحة بين أنقرة والقاهرة. ولذا بدأ الأخير، إثر حرب غزة، بتحسين صلاته بها وجماعات الإسلام السياسي بشكل عام، وعمد إلى توظيف "الدين" كأحد أسباب الصراع العربي الإسرائيلي، حيث انتقد "أردوغان" في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2023، الدول الغربية التي لا تلتزم بالقانون الدولي فيما يتعلق بغزة، لأن "الدماء المسفوكة هي دماء المسلمين" وبعد زيارة له لألمانيا، قال: "رأيت خلال زياتي لألمانيا أن العالم الغربي بأكمله والكيان الإمبريالي الصليبي مُتحدان في خندق واحد. وأضاف أردوغان: "لدى إسرائيل نحو 10 آلاف من الرهائن الفلسطينيين؛ فلنعمل ألمانيا على إطلاق سراحهم؛ ونحن بدورنا سنعمل من أجل ضمان الإفراج عن المحتجزين لدى حماس". وتابع: "كلّما زادت قوّة تركيا في كلّ المجالات، زاد حجم العداوات التي تتعرض لها. وكلّ من يقول ما شأننا وشأن سوريا والعراق وكاراباخ وليبيا والبوسنة والقدس، فهو في الواقع يُعرقّل مسيرة تركيا الكبيرة عن قصد أو دون قصد". وطالب أردوغان بتفتيش

مواقع إسرائيل النووية؛ وأشار إلى أن "إسرائيل تُحاول إضفاء الشرعية على احتلالها من خلال الكثير من الأكاذيب، مضيئاً: "إنهم يُحاولون التستر على جرائم الحرب التي ارتكبوها في غزة بأعذار مُلققة". وشدد على أنه "إذا كان كلّ مكوّن إرهابي سيقتل الناس كيفما يشاء مُستقوياً بدول مثل الولايات المتحدة وأوروبا، فهذا يعني أن النظام العالمي قد فسد تماماً". وبالرغم من كلّ شيء، رأى أردوغان أن "أفضل خطوة يجب اتخاذها بشأن غزة هي التوصل إلى وقف لإطلاق النار في أقرب وقت، وستكون أولويتنا إحلال السلام الدائم".

مثل هذه المواقف سهّلت على أردوغان إعادة صلاته بحماس، التي استعادت نشاطها وفاعليتها بعد حرب غزة. إلّا أن المكاسب السياسية والإقليمية التي ستجنيها تركيا جزاء مواقفها الداعمة للحركة والقضية الفلسطينية، ستكون مُقابلها تداعيات سياسية وأمنية ستتحمل أنقرة تبعاتها، لا سيما توتّر علاقاتها مع "إسرائيل"، واحتمالات تنفيذ الأخيرة عمليات اغتيال لقادة "حماس" على أراضيها؛ فضلاً عن التداعيات الاقتصادية المتعددة. ورغم ذلك، فمن المتوقع أنّ "أردوغان" لن يُخفّف من حدّة خطابه السياسي الحاد ضدّ تل أبيب، حتى موعد الانتخابات المحليّة التي كان يُراهن على الفوز بها.

### 3 - تَبْلور الموقف التركي:

فَرَضت الكلفة الإنسانية المرتفعة للعدوان الإسرائيلي وهول الدمار في غزة، تحوّلاً تدريجياً في مُقاربة تركيا الحذرة غير الصدامية نحو تبني مُقاربة أكثر صدامية. فَكثّفت الحكومة التركية، لا سيما أردوغان، الهجوم على كيان الاحتلال، عبر التأكيد بأن هجماته تجاوزت حدّ الدفاع عن النفس وأصبحت مجزرة ضد الإنسانية تستهدف الأطفال والنساء، مع الدعوة المستمرة إلى وقف إطلاق النار. كما انتقد أردوغان موقف الغرب المُنحاز تجاه ما يجري في غزة، مُحدّراً من أنّه يضرب بعرض الحائط كلّ القيم التي لطالما تحدّث عنها، ويُهدّد بتحويل الحرب إلى مواجهة بين الهلال والصليب. لكن أهم ملامح المُقاربة الجديدة، هي عودة أردوغان الصريحة إلى الدفاع عن حركة حماس بوصفها «حركة تحرّر وطني ومجموعة مُجاهدين يُدافعون عن شعبهم وأرضهم»، في موقف مضاد للدعاية الإسرائيلية والغربية منذ بداية الحرب. ومع بداية شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2023، انخرط "أردوغان" في الجهود الدبلوماسية العربية والإقليمية والدولية لحلّ الأزمة والدعوة لوقف إطلاق النار، وكثّف اتصالاته بنظرائه في مصر وروسيا والإمارات؛ كما شارك بفعاليات "القمة العربية الإسلامية" الاستثنائية

بالعاصمة السعودية الرياض، في 11 نوفمبر/ت2 2023، لبحث تطورات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة؛ ثم انضم وزير الخارجية التركي، "هاكان فيدان"، لمجموعة الاتصال التي شكّلتها قمة الرياض العربية - الإسلامية عقب القمة، والتي بدورها قامت بزيارة بعض العواصم الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، لطرح حقيقة الموقف في قطاع غزة، وحث المجتمع الدولي لممارسة الضغط على تل أبيب لوقف الحرب. وفي خلفة هذه التحركات، ثمة أسباب داخلية عديدة أسهمت في تبلور الموقف التركي إزاء الاعمال الإجرامية الإسرائيلية في قطاع غزة، أبرزها ما يأتي:

أ - تزايد الضغط الشعبي: تصاعد وتيرة الرأي العام داخل تركيا في التنديد بالممارسات الإسرائيلية بحق المدنيين في قطاع غزة، خاصة مع استمرار عمليات القصف، والتي طالت منشآت ومبانٍ مدنية، مثل المستشفيات والأحياء السكنية؛ إذ عمّت المظاهرات مناطق عدّة داخل تركيا، خاصة في ولايات: أنقرة وإسطنبول وأضنة وأنطاليا وديار بكر وأردهان وغازي عنتاب وقهرمان مرعش وملاطية وغيرها؛ ومن جهة أخرى، التقى أعضاء حزب هدى بار (الدعوة الحرة)، وهو حزب سياسي إسلامي متحالف مع حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه أردوغان، مع المسؤول الكبير في "حماس"، باسم نعيم، وعقدوا مؤتمراً صحفياً داخل البرلمان التركي. وتجلّى الضغط الشعبي على أردوغان في المسيرات الشعبية الحاشدة المؤيدة للقضية الفلسطينية، التي وصلت لحدّ الدعوة إلى الاحتجاج حول القاعدة الجوية الأمريكية في جنوب شرق تركيا والقنصلية الإسرائيلية في إسطنبول. ومنذ الانتخابات الرئاسية الماضية التي أُجريت في مايو/أيار 2023، لم تشهد تركيا تجمّعاً سياسياً بحجم وأهمية ما سمّي باسم "تجمّع فلسطين الكبير" الذي أُقيم في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2023، في ساحة مطار "أتاتورك الدولي"؛ كما اتّسع حجم الدعوات التركية الشعبية لمقاطعة السلع الإسرائيلية والشركات العالمية التي تدعم "إسرائيل".

ب - إجراء الانتخابات البلدية: وبهذه المناسبة عقّد أردوغان مؤتمراً عاماً استثنائياً لحزبه "العدالة والتنمية"، وهو الرابع من نوعه منذ تأسيسه عام 2001، إذ أُعيد انتخابه رئيساً للحزب بأغلبية ساحقة. وأشار بعض التقديرات إلى أن محاولات التوازن التي سعى أردوغان لاتخاذها في بداية التصعيد في غزة، لم تلقَ استحساناً أو قبولاً من جانب بعض الأوساط في تركيا، الأمر الذي دفعه للعودة لأداء دور الشعبوية، ولاسيما أنه وحزبه كانا على أعتاب الانتخابات البلدية خلال العام 2024؛ فهو على يقين بأن الدعم الشعبي سيكون معه إذا اختار زيادة

التوترات مع "إسرائيل" في مواجهة الممارسات الإجرامية الإسرائيلية ضدّ قطاع غزة واتساع نطاق الصراع في المنطقة. علماً أن النتائج الأخيرة للانتخابات الرئاسية أوضحت، بلا شك، أن شعبية أردوغان وحزبه في تراجع مُستمر، إذ لم يحصد أردوغان سوى 52% من أصوات الناخبين في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في مايو/أيار 2023، وكذلك حزبه الذي حصل على نتائج هي الأقل في تاريخه في الانتخابات البرلمانية.

#### 4 - زيادة حِدّة التوتر في العلاقات التركية - الإسرائيلية:

تَميّزت سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية بخلفية مؤسسية مستقلة عن الحكومات. وبهذا المعنى، فإن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود عام 1967، والاعتراف بها من قبل الجهات الدولية الفاعلة، شكّل أساس وجهة النظر التركية بشأن الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وقد سعت أنقرة دائماً للحفاظ على العلاقات الجيدة مع تل أبيب؛ فهي أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل عام 1948؛ وفي التسعينيات بشكل خاص، عندما كان الجيش التركي ناشطاً ومُتحكماً في السياسة التركية، تعمّق التعاون الأمني بين تركيا و"إسرائيل". وعلى الرغم من أن الهجوم الذي شنته جنود إسرائيليون على سفينة "مرمرة الزرقاء"، التي كانت تحمل مساعدات إنسانية إلى غزة في عام 2010، قد أضرَّ بالعلاقات الثنائية، إلّا أن الطرفين تصرفا بشكل براغماتي، وأوصلا العلاقات إلى عملية التطبيع في السنوات الأخيرة؛ والتقى ننتياهو والرئيس أردوغان في البيت التركي في نيويورك.

على أرض الواقع، اتّبعَت تركيا في بداية معركة "طوفان الأقصى"، سياسة متوازنة، مُحاولَةً التوسط بين "حماس" و"إسرائيل". لكن مع استمرار جيش الاحتلال في قصف غزة بوحشية مُفرطة، تبنّى الرئيس أردوغان موقفاً أكثر صرامة، وصارت الخيارات السياسية الصعبة تلوح في الأفق بالنسبة إليه. وبالتالي اتّهم أردوغان "إسرائيل" عدّة مرّات بارتكاب جرائم حرب. فعلى سبيل المثال، هو قال خلال اجتماع لمجلس التعاون الخليجي في الدوحة، في 4 و5 كانون الأول/ديسمبر 2023: "ينبغي ألا تُغلّت إسرائيل من الجرائم التي ارتكبتها". وقَدّمت مجموعة من الخبراء القانونيين الأتراك مَلْفاً إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد "إسرائيل"، في خطوة مدعومة من أردوغان، ومدعومة كذلك من الجماهير بأغلبية ساحقة، وفقاً لوسائل إعلام موالية للحكومة. وعلى الأثر، وفي أعقاب جرائم الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين في غزة، أصبح واضحاً تفاقم توتّر العلاقات بين أنقرة وتل أبيب. فقد أعلن



أردوغان أن "تنتيا هو لم يعد شخصًا يمكن التحدث معه"، وألغى كلَّ حُطه لزيارة "إسرائيل" بسبب حربها "اللاإنسانية" بغزة، على حدِّ وصفه. وفي مطلع نوفمبر/تشرين الثاني 2023، استدعت أنقرة سفيرها من تل أبيب للتشاور، لتصبح بذلك المرّة الأولى التي تبلغ فيها العلاقات بين الجانبين مستوى استدعاء للسفير منذ إعادة تطبيع العلاقات بينهما عام 2018، بعد 8 أعوام من القطيعة الدبلوماسية عقب مهاجمة "إسرائيل" لسفينة "مافي مرمرة" التركية التي كانت تتجه نحو قطاع غزة عام 2010 لفك الحصار عنها، حيث هاجمتها البحرية الإسرائيلية، ما أدى لاستشهاد 9 نشطاء أترك كانوا على متنها.

وقد أعلنت تل أبيب "أن السفير الإسرائيلي لن يعود إلى أنقرة أثناء وجود أردوغان بالسلطة"، مما يؤكّد إطالة أمد التوتر بينهما، نظرًا لأن ولاية الأخير ستنتهي في عام 2028. وهذا التوتر يعود لمواقف الطرفين من حرب غزة، حيث كشفت مصادر إسرائيلية عن خطة لتهجير نصف مليون فلسطيني إلى تركيا، ليتم توطينهم بجنوب البلاد في معسكرات مشابهة للاجئين السوريين بهاتاي وغازي عنتاب، ممّا دفع مركز "مكافحة التضليل التركي" لإصدار بيان لتكذيب ذلك؛ وكان لافتًا حديث أردوغان في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 عن امتلاك "إسرائيل" للسلح النووي، ودعا لوضع تلك القضية على جدول الأعمال العالمي؛ وأكّد: "نحن في تركيا لن نسمح بنسيان قضية البرنامج النووي الإسرائيلي"؛ وأضاف أنها "تخفي امتلاك أسلحة نووية، لأنها تُجيد استخدام الأكاذيب". وبالطبع، فإن "إسرائيل" ستعمل للرد على الدعم التركي المستمر لحركة "حماس"، من خلال تعزيز تعاونها مع "حزب العمال الكردستاني" وأجنحته في سوريا والعراق، لمواجهة تركيا، لا سيما في ظل العلاقات التاريخية بينهما، حيث تخوض أنقرة حرباً مستمرة ضد معسكرات الحزب بشمال سوريا والعراق وبمدين الجنوب التركي، حيث يتركز المواطنون الأكراد في (ديار بكر، ماردين، غازي عنتاب).

في الوقت نفسه، وبينما يوجّه أردوغان كلمات غاضبة إلى "إسرائيل"، يُركّز أيضاً بشكل كبير على تحقيق السلام الإقليمي. وخلال شرحه لخارطة الطريق التركية فيما يتعلق بالنزاع، قال أردوغان إنّ البلاد ستُكثّف جهودها من أجل إقناع البلدان التي امتنعت عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة على قرار غير مُلزم يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، في 13 كانون الأول/ديسمبر 2023. وقال أردوغان - أثناء حديثه مع الصحفيين خلال عودته من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغيّر المناخ كوب 28 في دبي - إنّ ما يوجّهه في أفعاله هو شعار "كيف يمكننا العثور على فرصة للسلام الدائم مرّة أخرى؟".

## 5 - بين الازدواجية والبرغماتية:

طَرَحَت التطورات التي شهدتها الحرب الإجرامية الصهيونية ضد قطاع غزة العديد من التساؤلات التي تتعلق بطبيعة الموقف السياسي التركي الحقيقي وتحولاته منها. ويمكن القول إن هذه الحرب وضعت أنقرة أمام خيارات ثلاثة محتملة: الخيار البراغماتي الأول يتمثل في وضع حد للتصعيد مع "إسرائيل"، خاصة مع الإجراءات التي اتخذتها الأخيرة على خلفية الانتقادات اللاذعة التي وجهها المسؤولون الأتراك للعملية العسكرية في غزة. إلا أن هذا السيناريو تَمَّت مواجهته بردّ فعل رافض من جانب الشارع التركي الذي احتشد لإدانة العملية العدوانية والدعوة لوقفها.

الخيار الثاني يقضي بالمحافظة على قنوات التواصل مع حركة حماس؛ وهو ما قد يفرض، في مرحلة لاحقة، تداعيات سلبية على العلاقات بين تركيا وكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية، إذ سيؤدّي إلى تصاعد حِدّة التوتّر مع الأولى، وتوسيع نطاق الخلافات العالقة مع الثانية.

والخيار الثالث يقضي بالانخراط في جهود إقليمية ودولية من أجل الوصول إلى فرض وقف لإطلاق النار. وهذا الخيار الأخير هو الأقرب للتبني، خاصة في ضوء تزايد قلق تركيا إزاء المعطيات التي يمكن أن تنتج عن إطالة أمد الحرب واتساع نطاقها، ممّا سينعكس سلباً ليس فقط على العلاقات بين أنقرة وتل أبيب، وإنما على المصالح والتحركات التركية على المستويين الإقليمي والدولي. ومعلوم أن أنقرة لم تتردّد بإظهار رفضها للهجمات الدميّة الوحشية التي شنتها "إسرائيل" على قطاع غزة؛ إلا أنها اختارت التركيز على القنوات الدبلوماسية كسبيل لتخفيف حِدّة الأزمة الإنسانية الخطيرة في القطاع، وعرضت نفسها كوسيط للمساعدة في الإفراج عن بعض الرهائن الإسرائيليين لدى حركة حماس، كخطوة ضرورية يمكن أن توفّر فيما بعد ظروفاً مناسبة لوقف مؤقت أو دائم لإطلاق النار، والبحث عن مسار سياسي يُنهي الحرب.

بالطبع، كان يُمكن لتركيا أن تذهب بعيداً في معارضة الحرب الإسرائيلية على غزة، من خلال قطع العلاقات الدبلوماسية مع تل أبيب على غرار ما فعلته في فترات سابقة؛ لكنها رأت أن ذلك لن يُساعدها في العمل بشكل أكثر فعالية للتهدئة وتوفير الاحتياجات الإنسانية الهائلة للمدنيين في غزة، وتسليط الضوء على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجوهرية التي أدّت إلى انفجار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي اليوم، وهي غياب أفق ما يُسمّى

الحل السياسي العادل والشامل. وقد أظهرت التصريحات البراغماتية للرئيس التركي في بداية حرب غزة، الحرص على عدم تعريض التطورات الإيجابية على صعيد العلاقات التركية - الإسرائيلية في ظل استعادتها منذ ما يربو قليلاً على عام، والسعي لآفاق تعاونية أوسع في المجالات الطاقوية والسياحية والتجارية، وما يحمله التأثير الإيجابي للعلاقات الجيدة مع "إسرائيل" على العلاقات السياسية مع واشنطن؛ فضلاً عن الخشية من احتمال توسع النزاع بالمنطقة بشكلٍ من شأنه أن يؤثر سلباً على التحسن المستمر في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول المنطقة، ويهدد بزعزعة استقرار المشهد الأمني الإقليمي الأوسع؛ ومن ثمّ ينعكس سلباً على المصالح التركية في المنطقة بأكملها. بيد أن المشاعر العاطفية العامة وموقف النخب السياسية المحلية، شكّلت عاملاً رئيساً لتوجيه سياسة أنقرة، حيث تكتسب القضية الفلسطينية مكانة مركزية في وجدان المواطنين الأتراك انطلاقاً من الروابط الدينية والتاريخية بين الفريقين. وقد تولّت التيارات اليمينية والإسلامية المحافظة مسألة تنظيم مسيرات مؤيدة للفلسطينيين في إسطنبول وغيرها من المدن التركية الكبرى. وهذه التيارات تُعد الحاضنة الشعبية الرئيسة لأردوغان وللأحزاب اليمينية والقومية المحافظة التي تمتلك مقاعد برلمانية مثل حزب العدالة والتنمية. كما أظهرت الأحزاب السياسية المكونة للبرلمان التركي موقفاً وحدوياً نادراً، عندما أصدرت بياناً مشتركاً يدين بشدة "الجريمة ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل" في قطاع غزة. وكان لافتاً أن الأحزاب المشكلة لتحالف الشعب الحاكم اتخذت مواقف متشددة تجاه التصعيد الإسرائيلي في غزة، حيث نظم حزب "الهدى بار" الإسلامي مسيرة مؤيدة لحماس خارج القنصلية الإسرائيلية في إسطنبول. وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، قال دولت بهجلي، زعيم حزب الحركة القومية، إنه يُمهّل "إسرائيل" 24 ساعة لوقف إطلاق النار، مُعتبراً أنه يجب أن تتدخل تركيا عسكرياً إذا لم يكن هناك وقف لإطلاق النار. وبالإضافة إلى ذلك، وجّهت الصحافة المعارضة انتقادات لاذعة لنتنياهو. فعلى سبيل المثال، وضعت صحيفة "سوزكو" المعارضة صورة لنتنياهو تُصوّره كـ"مصاص دماء" على صدر صفحتها الأولى. كذلك، تصاعدت التصريحات المُتشددة من قادة أحزاب المعارضة الرئيسية، مثل كمال كيليجدار أوغلو، زعيم حزب الشعب الجمهوري الذي اتهم "إسرائيل" بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وميرال أكشنار، زعيمة حزب الجيد، التي شبّهت نتنياهو بهتلر؛ علاوة على الانتقادات التي وجّهها رئيس الوزراء التركي السابق أحمد داود أوغلو لردّ فعل أردوغان على حرب غزة، حيث اعتبره "ضعيفاً" وشاركته الرأي الأحزاب اليسارية التركية.

لذلك، أراد أردوغان الالتقاء مع مشاعر الشارع الذي يُعطي الأولوية للقضية الفلسطينية على المكاسب السياسية والاقتصادية الناتجة عن تحسين العلاقات التركية - الإسرائيلية، بغير تعزيز شرعيته السياسية؛ ولعلّ مشاركة نجله "بلال" في مسيرة مؤيِّدة لفلسطين بإسطنبول، قد انطوت على رسالة تلاحمية مع الجمهور، حيث سعى لتصوير نفسه باعتباره امتداداً عضوياً للشعب. واتصلاً بالنقطة السابقة، فإن الاصطفاف الداخلي التركي العابر للأيديولوجيات بشأن دعم الحقوق الفلسطينية من قبل جميع عناصر الطيف السياسي، بما في ذلك العلمانيون والإسلاميون والأحزاب الكردية والقوميون الأتراك والوسطيون والراديكاليون والجماعات اليسارية المتطرّفة واليمين المتطرّف، إضافة إلى مركزية القضية الفلسطينية في وجدان الشعوب العربية والإسلامية، جعلها عنصراً مثالياً للخطاب السياسي والرسائل الإعلامية للرئيس التركي بغير تلميح صورته باعتباره زعيماً سياسياً إقليمياً يستمد مكانته من الدفاع عن القضايا العربية والإسلامية. ويتلاءم هذا الخطاب أيضاً مع تفضيله الخطاب الشعبي لتعزيز نفوذه في العالمين العربي والإسلامي، وترسيخ صورته محلياً كقائد كاريزمي وخارجياً كزعيم إقليمي. لكن مع مرور الوقت وتفاقم الإجماع الصهيوني ضدّ أهل غزة والمقاومة بلا هوادة، تواصلت الحملات الإعلامية ضد حكومة أردوغان، والتي اتهمته بالازدواجية والتراخي في التعامل مع كيان الاحتلال؛ إذ إنه مع انتهاء العام الماضي، أظهرت الإحصائيات تصاعد حجم التجارة بين تركيا و"إسرائيل"، بالرغم من كلّ الخطابات التصعيدية الكلامية في هذه الفترة من قبل حزب «العدالة والتنمية». ومع أن وزير التجارة، عمر بولات، أفاد بأن حجم التجارة مع "إسرائيل"، منذ السابع من تشرين الأول، تراجع بنسبة 50%، غير أن أرقام التجارة المعلنة، ومن وزارته بالذات، تُكذّب ما تقدّم، حيث ارتفعت الصادرات التركية إلى "إسرائيل" من 319 مليون دولار في تشرين الثاني، إلى 430 مليوناً، أي بزيادة 35%، وخلال شهر واحد فقط؛ وهو رقم أعلى حتى من حجم الصادرات إلى "إسرائيل" في تموز الماضي، أي قبل عملية «طوفان الأقصى»، عندما بلغ 408.3 ملايين دولار. وفيما انتقدت صحيفة «قرار» المعارضة هذا الارتفاع، قال الكاتب إبراهيم قهوجي إن «النجاح» هنا في أنه على رغم المواقف المرتفعة السقف ضد "إسرائيل"، ترتفع في المقابل صادرات تركيا إليها، مُضيفاً أن «مهرجان غلطة سراي يبدو كما لو أنه احتفال بزيادة الصادرات التركية إلى إسرائيل». وتساءل: «في وقت كان فيه بلال إردوغان يدعو إلى مقاطعة التجارة مع إسرائيل، لا أحد يعرف لماذا لا يوجّه هذا النداء إلى حكومة أبيه». . وتحدّث الإعلام التركي طيلة الفترة الماضية بأدقّ التفاصيل عن تغطية الكيان المذكور لمعظم احتياجاته من مشتقات

النفط والحديد والصلب والمواد الكيماوية والمتفجرات ومُعظم المواد الغذائية من تركيا، التي تَنطلق من موانئها يومياً نحو عشر سفن لإيصال هذه المواد إلى ميناء حيفا. ومن دون أن يمنع كل ذلك الرئيس إردوغان من الاستمرار في تصريحاته العنيفة ضد الكيان الصهيوني ورئيس وزرائه نتنياهو، وتأكيد ضرورة محاكمته في المحكمة الجنائية الدولية.

#### 6 - تداعيات سياسة أردوغان:

يُدرِك الرئيس التركي إردوغان أن تشدّد الموقف التركي من مُجريات حرب غزة ينطوي على تداعيات ومخاطر عديدة بشأن علاقات أنقرة بأطراف الصراع وحلفائهم الدوليين، ومن أبرزها ما يأتي:

أ - تعميق الصدع بين تركيا و"إسرائيل": كانت حرب غزة بمثابة اختبار لعمق ومتانة العلاقات التركية - الإسرائيلية، وقد جاءت كاشفة لحقيقة أن التقارب خلال المرحلة الفائتة لم ينطو على تصفية القضايا الخلافية وإزالة مُسبباتها، وإنما كان بمثابة إعادة ترتيب لأولويات السياسة الخارجية، وأسفر عن تنحية عناصر الخلاف جانباً وإعطاء المساحة الأكبر للملفات التعاونية المحتملة. لكن مع أول اختبار للعلاقات الثنائية، صعدت الخلافات الأيديولوجية مرة أخرى، وبدا أن القضية الفلسطينية ستظل عاملاً حاسماً في إدارة العلاقات التركية - الإسرائيلية نظراً لحساسيتها بالنسبة للرأي العام التركي ومُكوّنات الطيف السياسي، مما ينعكس بالتبعية على السياسات الحكومية. وعليه، يُرجّح أن تشهد العلاقات المشتركة خلال المرحلة المقبلة مستوى من التراجع والتدهور يتجلّى في التوتّر اللفظي وخفض مستوى العلاقات الدبلوماسية، وبما يُفضي إلى "جمود مرحلي" في جهود توسيع وتطوير العلاقات، ويبقى مداه محكوماً بالتطورات المستقبلية للحرب. ومع ذلك، تُخبرنا التجربة التاريخية أن أنقرة تُجد مصلحة استراتيجية في الإبقاء على العلاقات مع "إسرائيل". لذلك، يُتوقّع استمرار التشاور والتواصل بشكل يضمن خط رجعة للعلاقات، لا سيما أن هناك مسافة بين التعبير عن المواقف السياسية إعلامياً ضمن ممارسة السيادة والاستقلالية، وبين المسار الفعلي للعلاقات السياسية والاقتصادية على المستوى التنفيذي، والتي تكون محكومة باعتباريات أخرى عديدة.

ب - توسيع المسافة بين واشنطن وأنقرة: شكّلت الحرب عاملاً إضافياً لعوامل توتّر العلاقات التركية-الأمريكية، إذ تزامنت مع تصاعد الخلافات بين البلدين، ولا سيما بشأن دعم الولايات المتحدة لحلفائها من قوات سوريا

الديموقراطية بشمال سوريا، حيث وصلت ذروة التوتر إلى إسقاط طائرة مقاتلة أمريكية من طراز إف-16 طائرة تركية بدون طيار كانت على بُعد بضعة مئات الياردات من القوات الأمريكية في شمال سوريا. ويُرجَّح أن يُعقَّد الخطاب الهجومي لأردوغان ضد تل أبيب وواشنطن مساعي الحصول على طائرات إف-16. وقد تجلّت بوادر التوتر المرتبط بحرب غزة في العقوبات الأمريكية على كيانات تركية ترتبط ب"حماس"، حيث فرّض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية ضدّ ثلاثة مُساهمين رئيسيين في صندوق الاستثمار العقاري التركي "Trend GYO"، والجمعية الخيرية التركية، ومؤسسة حقوق الإنسان والحريات والإغاثة الإنسانية (IHH)؛ وكان لافتاً أن توتّر العلاقات الثنائية انتقل إلى الشارع التركي، عندما استهدفت المظاهرات منشآت أمريكية، وأهمّها قاعدة رادار كوريسيك في ملاطية .

ج - تحديد مستوى العلاقات مع حركة حماس: لا شك أن المحادثات التركية - الإسرائيلية، بعد أن توضع الحرب الحالية أوزارها، ستتضمّن إعادة طرح مسألة الدعم التركي لحركة حماس، وتوفير ملاذات آمنة لقادتها وعناصرها، والتي لطالما شكّلت عنصراً إشكالياً في العلاقات مع "إسرائيل". وغالباً، لا تتخلّى أنقرة عن أوراقها؛ لذا لا يُتوقّع اتخاذ قرار بإغلاق المكتب السياسي للحركة، أو طرد عناصرها، أو إيقاف نشاطاتهم الاقتصادية والمالية، التي تُشكّل أحد مصادر تمويل الحركة؛ وإنما ربما يتعلق الأمر بفرض قيود جزئية على أنشطة قيادات الحركة.

د - يُتوقّع أن تسعى تركيا إلى الحفاظ على مستوى من التوازن الدقيق بين دعم القضية الفلسطينية والاستجابة لضغوط القاعدة الجماهيرية، ومنع انزلاق العلاقات التركية - الإسرائيلية إلى مرحلة خطيرة تُهدّد المصالح الاقتصادية التركية، وتضر بشكل بالغ بعلاقاتها بالأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالصراع، أخذةً بعين الاعتبار الحقائق الجيوسياسية المتصلة بالصراع. ويُتوقّع أن تسعى أنقرة إلى أن تكون لاعباً رئيسياً في تسويات ما بعد الحرب وعملية إعادة الإعمار. وربما يسعى أردوغان، الذي يتّسم بالازدواجية والبراغماتية دائماً في السعي لتحقيق أهدافه السياسية، إلى استئناف مساعي التعاون مع "إسرائيل" مُستقبلاً في ظل ظروف أكثر ملاءمة عندما توضع الحرب أوزارها. ويتسبّب تبني هذه السياسة في انتقاد تركيا من قِبل سگان غزة وفلسطين بشكل خاص، والمنطقة العربية بشكل عام. وفي واقع الأمر، كانت هذه الجهات تتوقّع خطوات أكبر بكثير من قبل أنقرة ضد "إسرائيل". وعليه، فإنّ ما كان مُتوقّعا من تركيا بعد عملية 7 أكتوبر هو اتخاذ موقف واضح إلى جانب المقاومة الفلسطينية. ولذلك، فإن الخطاب التركي المُعتدل في المراحل الأولى من الصراع حَيَّب آمال الكثيرين في الشارعين العربي

والإسلامي. وبهذا المعنى، انعكست في وسائل الإعلام تصريحات مفادها أن تركيا يجب أن تُعطي طائراتها بدون طيار لجماعات المقاومة. ومع ذلك، يُمكن للشركات التي تُنتج طائرات بدون طيار، وخاصة بيرقدار. ومثل هذه الخطوة يجب أن تمر على القنوات القانونية والدبلوماسية المُعترف بها، من خلال طلب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ذلك من تركيا، وهو أمر غير متوقَّع، ولا يبدو مُجدياً ولا واقعياً، خاصة مع تصاعُد بعض مواقف المعارضة التركية التي اعتبرت أن "حماس" جماعة إرهابية.

#### 7 - سيناريوهات ما بعد الحرب:

لا شك أن الحرب الصهيونية الطاحنة ضد قطاع غزة ونتائجها الدراماتيكية، سترك تأثيراتها العميقة على مُستقبل مساعي تطبيع العلاقات بين كلٍّ من أنقرة وتل أبيب، والتي قد تتخذ أحد السيناريوهات الآتية:

أ - أزمة دبلوماسية مع استمرار التعاون الاقتصادي:

يُفترض هذا السيناريو أن العلاقات بين البلدين لن تصل إلى حد القطيعة الكاملة، على أن يقتصر التوتر بينهما على مستوى استدعاء الدبلوماسيين. ويستند ذلك إلى رغبة تركية في الحفاظ على المصالح مع الجانب الإسرائيلي، خاصة ما يتعلق بالمصالح الاقتصادية. ويستشهد هذا السيناريو بأن التبادل التجاري لم يُنقطع خلال فترات التوتر والقطيعة السياسية والدبلوماسية بين البلدين، والتي استمرّت سنوات قبل أن تعود في عام 2022 .

ب- قطيعة تامة: يُرجّح هذا السيناريو انتهاء التقارب التركي مع "إسرائيل"، وذلك في ضوء استمرار الانتقادات التركية لموقف "إسرائيل" تجاه الحرب على "حماس" وقطاع غزة، الأمر الذي وصل بتوجيه وزارة العدل التركية بفتح قضية جنائية ضدّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهوو بتهمته ارتكاب أعمال "الإبادة الجماعية" في القطاع. كما يُرجّح أن تُسهم الضغوط الشعبية المُتزايدة في تعزيز القطيعة وتجميد العلاقات بين الفريقين.

ج - فتور مُؤقت: من المُحتمل، وفق هذا السيناريو، أن يكون الفتور في العلاقات بين أنقرة وتل أبيب مُؤقتاً، مع تصاعد الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة، ورغبة أردوغان في استرضاء القاعدة الشعبية المُنددة بتلك الممارسات. فحتى خطاب أردوغان الذي كان سبباً رئيسياً في التصعيد بين الجانبين، ركّز على أن الطريقة الوحيدة لإنهاء هذه الحرب هي تحويلها إلى فرصة لتحقيق "سلام تاريخي" بين الفلسطينيين والإسرائيليين. إذ دعا

أردوغان إلى تنظيم "مؤتمر سلام فلسطيني- إسرائيلي- دولي" تُشارك فيه جميع الدول الفاعلة والمؤثرة في المنطقة.

## 8 - خاتمة:

سارت الأجواء في المنتدى الاقتصادي العالمي "دافوس" في سويسرا، يوم 29 يناير/ كانون الثاني 2009، بوتيرتها المعتادة، قبل أن تُعقد الجلسة التي شارك فيها الرئيس التركي رجب طيّب أردوغان، والأمين العام السابق للأمم المتحدة بان كي مون، والرئيس الإسرائيلي الراحل شمعون بيريس، والتي خيم عليها الغضب التركي. وخلال الجلسة التي أدارها آنذاك الكاتب في صحيفة "واشنطن بوست" ديفيد إغناطيوس، احتدّ النقاش وتوتّرت الأجواء، بعدما تحدّث بيريس لمدة 25 دقيقة، فيما تعرّض أردوغان للمقاطعة بعد 12 دقيقة فقط؛ فما كان منه إلا أن بادّر سريعاً بمكاشفة الرئيس الإسرائيلي بجرائم بلاده على مرأى ومسمع من العالم، قبل أن يُغادر القاعة دون أن يُصافحه. من هنا صنعت اللغة الصارمة التي تحدّث بها أردوغان ليلتها صورة ذهنية خاصة، مفادها أن منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي أمام شخصية قوية بعد واقعة "دافوس"، التي دفعت آلاف الأتراك إلى الاحتشاد لاحقاً وهم يحملون الأعلام المحلية والفلسطينية لاستقباله لدى عودته عبر مطار أتاتورك الدولي بإسطنبول، كونه انتصر لغزة بعد العدوان الإسرائيلي عليها لمدة 21 يوماً عام 2009 في حرب الرصاص المصبوب (الفرقان). لكن ما بين أجواء جلسة "دافوس" وتعاطي الرئيس التركي خلال الفترة الأولى للعدوان الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة، استشعرت شريحة من الرأي العام وجود "فجوة" كبيرة بسبب "مُفردات حمائيّة" لم تكن على هوى من اعتادوا من أردوغان على الردود الزجرية القوية في مواجهة "إسرائيل"، وممن رفعوا سقف الرهانات الشعبية على أنه القادر على التصدي لها، قبل أن تكثّر التساؤلات حول طبيعة الموقف التركي العملي المُناصر لغزة.

الآن، وبعد أكثر من خمسة أشهر على عملية «طوفان الأقصى» والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بات الموقف التركي الرسمي ممّا يجري هناك أكثر وضوحاً وثباتاً حيث: تُدين تركيا "إسرائيل"، نظرياً وكلامياً، ولكنها لا تُبادر إلى أي إجراءات عملية ضدها، في ما يؤشّر إلى أن الحفاظ على علاقاتها مع دولة الاحتلال يُمثّل أولوية لها، ضمن ما يعدّه رئيسها، رجب طيّب أردوغان، «مصلحة» تركية. ومع أن أردوغان نفى عن حركة



«حماس» تُهمة الإرهاب، ووصفها بأنها «حركة تحرّر»، فإنّ الأقوال لم تُقرن بأي فعل ولو في حدّه الأدنى؛ لا بل كان همّ تركيا الدائم هو حُجْز موقع لها في ترتيبات ما بعد وقف إطلاق النار. على أنّ الأداء التركي لم يقتصر على ما تقدّم، بل تعدّاه إلى إبقاء علاقات التبادل التجاري مع «إسرائيل» على حالها، من دون أي تغيير. وإضافة إلى الخضار والفاكهة والمياه ومواد الإسمت والحديد وغيرهما، الجاري تزويد كيان الاحتلال بها، كشفت أرقام «هيئة الإحصاء التركية» الرسمية أنه بين تشرين الأول 2023 وكانون الثاني 2024، استوردت «إسرائيل» ما مجموعه 8 ملايين ليرة تركية (حوالي 260 ألف دولار) أسلاكاً شائكة. وبتاريخ 13 آذار 2024، نشرت الهيئة بيانات حول التجارة الخارجية، جاء في بعضها أن تركيا صدّرت، في الشهر الأول من العام 2024، إلى «إسرائيل»، أسلاكاً شائكة من الحديد والفولاذ، خاصة بإقامة الحواجز، بما مجموعه 5 ملايين و882 ألفاً و244 ليرة تركية. وفي الشهر العاشر من العام الماضي، تمّ تصدير أسلاك من الصنف نفسه، بما مجموعه مليونان و217 ألفاً و907 ليرات. وفي الشهر الأخير من 2023، صدّرت أسلاكاً بقيمة 937 ألفاً و512 ليرة تركية، ليلغ بذلك مجموع ما صدّرته تركيا إلى «إسرائيل» من هذه المادة، منذ عملية «طوفان الأقصى» وحتى نهاية كانون الثاني 2024، 8 ملايين ليرة تركية، علماً أن كلّ تلك الصادرات استُخدمت، وفقاً لصحيفة «قرار»، لتسيج المسجد الأقصى، ومنع المُصلّين الفلسطينيين من الاقتراب منه. وأخيراً، يمكن القول إنه وبرغم تصعيد حدّة الخطابات بين تركيا و«إسرائيل»، على خلفية حرب الإبادة الجماعية الصهيونية ضدّ قطاع غزة وأهله، فإنّ هناك حرصاً مُشتركاً من جانب أنقرة وتل أبيب على الحفاظ على هامش ما لرعاية المصالح المتبادلة بينهما. إذ من المُرجّح أن اللهجة العنيفة هي مُجرّد مساحة من حرّية الحركة والمناورة لدى كلّ طرف لإظهار نوع من الاستقلالية أو اتخاذ موقف حاد أمام الرأي العام الداخلي، ولكن بدون التأثير الكبير في مُستقبل العلاقات بينهما. ولذلك، قد يُمثّل التوتر بين الجانبين فتوراً مؤقتاً من دون قطع تام للعلاقات الدبلوماسية، ولا سيما في خضم تطوّر مصالحهما الاقتصادية والأمنية المشتركة، والتي قد تُحفّزهما على استكمال عملية التطبيع الكامل للعلاقات في المستقبل.